دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
**ARCIF** Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
**AIF** Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.73].

# الوضعية القانونية لمدن موريطانيا الطنجية
## وجه من وجوه سياسة الرومنة

**د. هشام أبورك**
دكتوراه في التاريخ القديم والأركيولوجيا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية
جامعة الحسن الثاني – المملكة المغربية

## مُلَخّص

*جندت روما إمكاناتها المختلفة بشمال إفريقيا بوجه عام وبإقليم موريطانيا الطنجية بشكل خاص من أجل إخضاع البلاد والعباد، ولم تكن الترسانة القانونية في منأى عن هذه التعبئة العامة، فقد سخرت الوضع القانوني للمدن في سبيل تحقيق ما يعرف بالرومنة القانونية. وليست هذه الرومنة سوى آلية من آليات الرومنة الشاملة، بعبارة أخرى سياسة إجبار الساكنة المحلية – بشكل سلمي وتدريجي ومخطط له- على التخلي عن الإرث الثقافي والحضاري البوني، وتبني هوية رومانية صرفة، تعكسها الحياة البلدية بكل مقوماتها داخل هذه المدن، مستوطنات وبلديات على حد سواء. واعْتُبِر منح المواطنة للسكان المحليين حجر زاوية هذه السياسة، حيث اعتمدت السلطات الرومانية عدة أساليب وطرق لتمتيع قاطني مختلف مدن موريطانيا الطنجية بما سُمِّي "قانون المدينة". وعُدَّت الرومنة القانونية لبنة أولى وضرورية في سبيل إدماج ساكنة المدن في الحياة البلدية، أو ما يمكن أن نطلق عليه الرومنة البلدية. وهما آليتان متناسقتان متطابقتان ومتلازمتان، بمعنى لا يمكن الوصول إلى الرومنة البلدية الكاملة دون تحقيق الرومنة القانونية.*

## بيانات الدراسة:

| | | | |
|---|---|---|---|
| تاريخ استلام البحث: | ١٨ | أبريل | ٢٠٢٤ |
| تاريخ قبـول النشـر: | ٢٤ | مايو | ٢٠٢٤ |

## كلمات مفتاحية:

موريطانيا الطنجية؛ الوضعية القانونية؛ الرومنة القانونية للمدن؛ سياسة الرومنة؛ الإمبراطورية الرومانية

## معرِّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/kan.2024.283670.1125

## الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

هشام أبورك، "الوضعية القانونية لمدن موريطانيا الطنجية: وجه من وجوه سياسة الرومنة".- دورية كان التاريخية.- السنة السابعة عشرة- العدد الخامس والستون؛ سبتمبر ٢٠٢٤. ص ١٤ – ٣٢.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

**Corresponding author**: ibourkhicham9@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيْخِية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

## مُقدِّمَةُ

تبنت روما الرومنة القانونية للمدن خيارًا استراتيجيًا لبلوغ هدفها الأسمى المتمثل في تحقيق سياسة الرومنة، وقد استغلت السلطات الرومانية نواة المدن الأولى بإقليم موريطانيا الطنجية، وغيره من الأقاليم، لِتُحوِّلَها إلى مدن أجنبية (villes pérégrines) في بداية الأمر، ثم إلى بلديات (municipes)، فمستوطنات (colonies) في نهاية المطاف، وذلك وفق قواعد وشروط وسيرورة معينة. واعتمدت في سبيل ذلك على المواطنة الرومانية التي كانت تمنح -قبل قرار كركلا الشهير- من قبل الإمبراطور للأشخاص والجماعات وفق مرسوم، وخلال انتهاء الخدمة العسكرية، وللموظفين البلديين عند إتمامهم لمهامهم بإحدى البلديات اللاتينية، وكذلك من خلال الوراثة.

لقد ظهرت الدراسات الأولى حول الوضعية القانونية لمدن شمال إفريقيا الروماني منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، مستفيدة من التطور الكبير الذي عرفه ميدانا الأركيولوجيا والإبيغرافيا. وصدرت أولى الدراسات المتعلقة بالوضعية القانونية موريطانيا الطنجية مع الباحث الفرنسي شارل سوماني (Saumagne) سنة ١٩٥٢م، حيث تناول فيه تمتع مدينة وليلي بالوضع اللاتيني خلال القرن الأول للميلاد[١]. ثم توالت بعض ذلك الدراسات سواء مع الباحث جاك كاسكو (Gascou) الذي استعرض في إحدى مقالاته تطور الوضعية القانونية لمدينة تنكي (Tingi) عاصمة الإقليم بين سنة ٣٨ قبل الميلاد وفترة حكم الإمبراطور كلود (Claude=41-54)[٢]، أو مع الباحثة كريستين حمدون (Hamdoune) التي جعلت من وضعية مستوطنتي تنكي وليكسوس موضوع دراستها سنة ١٩٩٤م[٣]. وجاءت آخر محاولة في قراءة الوضع القانوني لمدن موريطانيا الطنجية خلال القرون الثلاثة الأولى للميلاد سنة ٢٠٢٣م[٤]. أما قضية الرومنة القانونية لمدن الإقليم المذكور فهي مغيبة تماما، لذلك جاءت هذه المقالة لنفض الغبار عنها ومحاولة استشراف ملامحها الكبرى.

## أولاً: ظهور مفهوم الرومنة

### ١/١-الرومنة: مدلولها، أنواعها، أساليبها، مظاهرها، تأريخها، مقوماتها ونطاقها

ظهرت البوادر الأولى للنقاش الأكاديمي - الذي سيستعر فيما بعد- حول مسألة الرومنة بشمال إفريقيا منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع المؤرخ أوسكار مكارتي (Oscar Mc Carthy)[٥]، ومع الباحث جيل طوطان (Jules Toutain) خلال نهاية نفس القرن[٦]، وستتضح بشكل أكبر مع القس ميسناج (Mesnage) خلال بداية القرن العشرين حينما تناول موضوع رومنة كل من تونس والجزائر والمغرب خلال العهد الروماني[٧]. لكن قضية الرومنة ستعرف نقاشا واضحا بين الباحثين بعد إصدار الباحث مارسيل بنعبو (Marcel Benabou) لدراسته الشهيرة "المقاومة الإفريقية للرومنة" سنة ١٩٧٦م، وكذا إصدار عدد خاص من مجلة الحوليات لسنة ١٩٧٨م حول هذا الموضوع.

في البداية لا بد من الوقوف عند مفهوم الرومنة كما جاء على لسان المتخصصين، وذلك في محاولة لفهم مدلوله واستشراف حدوده وإدراك حمولته القانونية، بهدف استيعاب حضوره ومكانته داخل الوضعية القانونية لمدن موريطانيا الطنجية، وذلك منذ نهاية العهد الجمهوري وإلى غاية الفترة الإمبراطورية السفلى. يميل دوفيشر (De Visscher) في تحديده لمفهوم الرومنة إلى التفسير القانوني للكلمة، حيث يعتقد أن: "الرومنة هي المساواة التدريجية للشروط أو الظروف القانونية للأجانب والمواطنين"[٨]. ويصف بنعبو (Benabou) الرومنة بكونها: "مسلسل معقد يمزج بين عمليات مختلفة تهدف، ليس إلى تحويل مجال ما بأي ثمن، بل إلى تمكين روما ومن يدور في فلكها من الاستفادة القصوى من هذا المجال"[٩].

من جهتها، تقرن دوندان باير (Dondin-Payre) مفهوم الرومنة بالحضارة الرومانية، حينما تقول: "الرومنة معناها استنبات الحضارة الرومانية بالأقاليم المحتلة... وتتخذ عدة أوجه: الدين والقانون والسياسة والاقتصاد والاجتماع"[١٠]. أما الباحث هُوِيسلر (Häussler) فيركز في تناوله لمفهوم الرومنة على الهوية

والمواطنة حينما يقول: " إن تبني هوية رومانية يعبر أكثر فأكثر عن هوية تشمل الإمبراطورية برمتها... إن الهوية الرومانية هي شريك للمواطنة"[١١]. في حين ينحو لورو (Le Roux) منحى مغايرا وهو يتحدث عن الرومنة، إذ يعتبر أن:" الرومنة هي بنت السلام أكثر منها الحرب والمقاومات"[١٢].

يتضح من خلال هذه النماذج المقترحة لتعريف مصطلح الرومنة، أنه مفهوم واسع وعميق ومعقد في نفس الآن، مرتبط بالوضعية القانونية للأشخاص والحياة البلدية للمدن، من خلال المجالات المتعددة التي تهمه، من المجال السياسي إلى آخر مجال إنساني يمكن أن نتصوره. كما أنه رهين التصورات الذاتية للباحثين وخاضع لإيديولوجية المتخصصين، يكفي أن نذكر مثلا نَعْتَ "استنبات الحضارة الرومانية بالمجالات المحتلة" لنفهم معنى ذلك.

حقيقة الأمر أن هناك مجموعة من المصطلحات تشير إلى مفهوم الرومنة، يستعملها الباحثون الغربيون، إما تجاهلا له أو رغبة في التخفيف من وقعه وحمولته القوية. من هذه المفاهيم نجد: الثورة الثقافية والاندماج الثقافي والتعايش والانصهار والاندماج وأخيرًا التثاقف أو المثاقفة (Acculturation). ويعتبر المصطلح الأخير الأكثر تداولا بين الدارسين، بمعنى البصمات والتأثيرات التي تنبثق عن الاتصال بين ثقافتين، هما في ورقتنا البحثية الحالية: الثقافة الرومانية والثقافة المغربية القديمة. وفي نفس السياق، وبعد دراستها لبعض نقائش ومسكوكات موريطانيا القيصرية، خلصت الباحثة كريستين حمدون إلى أن التثاقف أو المثاقفة يظهر كمسلسل تفاعل بين نظامين ثقافيين مستقلين، ينجم عنه تغييرات معينة[١٣]. وتقصد حمدون بالنظامين هنا النظام الثقافي الروماني ونظام قبائل موريطانيا القيصرية.

إن طبيعة الرومنة المتشعبة جعلت الباحثين يتحدثون عن وجود عدة أنواع، فهناك من قسمها إلى رومنة طوعية وأخرى رسمية تأتي بعد الأولى[١٤]، بمعنى أن الأولى اختيارية قد تتجسد في وضع المدن الأجنبية المتحالفة مع روما والمدن ذات القانون اللاتيني المُمهِّد لنظيره الروماني، والثانية قانونية تتمثل في تحول المدن إلى مستوطنات أو بلديات. وهناك من ذهب إلى ربط الرومنة بالمجال حينما تحدث عن الرومنة الحضرية والرومنة القروية[١٥]. ثم هناك من يركز على الجانبين القانوني والثقافي، فيعتبر أن الرومنة هي رومنة قانونية ورومنة ثقافية[١٦]. وذهب مارسيل بنعبو أبعد وأعمق من سابقِيه عندما صنف الرومنة خلال العهد الإمبراطوري، في ارتباط بسياسة الأباطرة، إلى رومنة سلطوية (Romanisation autoritaire) فعالة بشكل خاص من خلال الإحداث المُعَقلن للمستوطنات المؤسسة (colonies déduites) مع الأخذ بعين الاعتبار الضرورات الدفاعية أولا ثم الاقتصادية ثانيا. ويتمثل النوع الثاني في الرومنة المتحررة (Romanisation libérale) التي بدأت متأخرة ولم تمس سوى مراكز بعينها، ويبدو حسب الباحث أنها كانت متعمدة بهدف تأخير مسلسل التحول على مستوى الوضعيات الإدارية. أما الصنف الثالث فيتجلى في الرومنة الإدارية التي ظهرت طيلة القرنين الأولين للإمبراطورية وإلى غاية فترة حكم الإمبراطور سيبتيم سيفير (Septime sévère=193-211)، واعتبرها الباحث بمثابة سلاح بيد الإدارة الرومانية وممثليها[١٧].

يمكننا الحديث عن كل هذه الأنواع وغيرها وجمعها في نوع واحد تحت مسمى الرومنة البلدية (Romanisation municipale)، والسبب وراء هذا الاختيار بسيط، يتجلى في كون كلمة بلدية شاملة لجميع المجالات، بمعنى المجال القانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكل ما يتعلق بالإنسان كمواطن داخل المدينة. كما أنها تعتبر ذروة سنام سياسة الرومنة بالأقاليم الرومانية المحتلة خارج روما. من جهة أخرى لا يمكن تأريخ ظهور مسلسل الرومنة بالعهد الإمبراطوري، رغم التحول الكبير الذي عرفه خلال القرنين الأول والثاني للميلاد اللذين اعتبرا قمة سياسة الرومنة بشمال إفريقيا الروماني، أو بظهور قرار كركلا لسنة ٢١٢م والقاضي بتعميم المواطنة على جميع سكان الإمبراطورية الأحرار. بل إنه أقدم بكثير، ويرجعه أحد الباحثين إلى القرن الرابع قبل الميلاد، حيث ظهر خارج حدود سهل الليتيوم (Latium)[١٨].

وقد ارتكزت سياسة الرومنة خلال العهد الإمبراطوري على مقومات وقواعد أساسية، تمثلت كمرحلة أولية في الإبقاء على البنية المحلية الموجودة سلفا والمنظِّمة للجماعات المحلية للمدن[١٩]، وهي تبدو كلحظة تمهيدية لاستئناس المجتمعات المحلية بالنموذج الروماني في التدبير قبل التأسيس لنظام الحكم الروماني. وتتمثل القاعدة الثانية في نشر وإرساء بنية قانونية للمدينة مع تطوير تخطيطها البلدي (urbanisme municipale)[٢٠]. ولن تكتمل هذه الركائز إلا بمأسسة حياة بلدية تعتمد على نظام بلدي صارم ومبني على أسس سياسية وإدارية واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، ودينية.

ولإرساء سياسة الرومنة اتبعت روما أساليب متعددة بشمال إفريقيا عموما والمغرب القديم بشكل خاص، تمثلت في استعمال اللغة اللاتينية في الإدارة على وجه التحديد، وإدخال القانون اللاتيني بالمدن الأجنبية، وإدماج المواطنين الرومانيين ضمن السياسة البلدية للمدينة. ناهيك عن التحالف مع القادة المحليين والارتقاء بهم بشكل ممنهج إلى أعلى المناصب، مما يسمح لها بتشكيل طبقة حاكمة قريبة وتابعة لروما[٢١]. ولم تَسلم البوادي من أساليب مماثلة اتبعتها روما، اعتمدت أساسًا على سياسة تشتيت (dispersion) الساكنة القروية وتحديد أراضيها (centuriation)، والتي اعتبرها أحدهم أداة سياسية وضريبية واقتصادية لرومنة البوادي[٢٢].

وعرف نطاق انتشار الرومنة بشمال إفريقيا اهتماما من لدن الباحثين، وفي هذا الإطار ترى الباحثة دوندان باير (Dondin-Payre) أن الرومنة بدأت بأفريقية البروقنصلية وانتهت عند موريطانيا الطنجية، وقدمت في السياق ذاته تقسيما مجاليا لانتشارها، فميزت بين مناطق شمالية شرقية مترومنة بشكل كبير، ومناطق موريطانيا القيصرية وموريطانيا السطيفية التي عرفت فيها بعض النطاقات رومنة محدودة، ومناطق موريطانيا الطنجية وإقليم الطرابلسية التي عرفت رومنة محتشمة إلى حدود فترة الإمبراطور هادريان[٢٣].

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الباحثين الغربيين عملوا على تمجيد سياسة الرومنة وإظهار فضلها على الشعوب، ضاربين عرض الحائط الإرث الحضاري المحلي المتراكم عبر قرون، فمنهم من اعتبرها سببا في غنى وثراء سكان شمال إفريقيا المترومنين[٢٤]، ومنهم من جعلها حلما لكل شخص غير مترومن للانتماء للمجتمع الروماني، وتبني قيمه والانخراط في فن العيش الروماني، وإظهار الهوية الرومانية بشكل عمومي[٢٥]، وهناك من يصفها على أنها تُدخل المجتمع في مرحلة "إبداعية" جديدة وتمكنه من نسج علاقات مع السلطة الحاكمة وعلاقات اجتماعية وعلاقات اقتصادية وتبني هويات ثقافية جماعية وفردية جديدة[٢٦].

### ٢/١-رومنة إقليم موريطانيا الطنجية

شكلت مستوطنات موريطانيا الطنجية – تنكي، بناصا، زيليل، بابا– خلال العهد الإمبراطوري معاقل فعالة في سياسة الرومنة التي تبنتها روما. ويبدو أن السلطات الرومانية قد استغلت البنية الموريطانية السابقة لاحتلالها للمجال، وللتأسيس لهذه السياسة التي استمرت لفترات لاحقة. وقد اعتمدت روما بشكل كبير على قدماء المحاربين –الذين استوطنتهم– في سياستها هذه. فمستوطنة تنكي، التي استفادت من موقعها الاستراتيجي كبوابة نحو أوروبا، ومن إرثها التاريخي القديم ومكانتها عند الرومان، والتي ستتوج باختيارها عاصمة الإقليم الجديد، مما جعل منها أحد أهم مراكز الرومنة بالمجال المغربي القديم، بلغت درجة مهمة من الترومن خلال القرن الأول قبل الميلاد، على الأقل هذا ما تعكسه المسكوكات التي ضربتها المدينة خلال حكم الملوك المور، والتي كانت تحمل الكتابة اللاتينية.

أما مستوطنة ليكسوس، فرغم التأثيرات الفينيقية–البونية التي استمرت لعقود طويلة، إلا أنها عرفت رومنة واضحة انعكست على مرافق الحياة اليومية من حمامات ومسرح ومباني عمومية وغيرهما من المرافق البلدية ذات الطابع الروماني. وترى أرانيكي (Aranegui) مع ثلة من الباحثين أن مسلسل استيعاب العناصر الثقافية الرومانية بدأ خلال نهاية الحرب البونية الثانية، ويستدلون على موقفهم هذا، بالمواد ذات الأصل الروماني التي عثر عليها، والتي تدل على اندماج المدينة ضمن منظومة التجارة (دائرة المضيق على الأرجح)

خلال الحقبة المذكورة[٢٧]. كما لم تسلم مستوطنة زيليل بدورها من التأثيرات الرومانية، وهو ما يوحي به تاريخ المدينة المليء بالأحداث التاريخية المضطربة منذ مساندة الملك بوكوس للرومان ضد يوغرطة. فانفتاح المدينة على التأثيرات الرومانية يبدو أنه بدأ بعد حرب يوغرطة، كما توضح ذلك التنقيبات الأثرية التي تم القيام بها بموقع المدينة[٢٨].

وقد عرفت مدينة تاموسيدا مسلسلاً مشابها انطلاقًا من منتصف القرن الأول قبل الميلاد، يظهر ذلك من خلال قطع المسكوكات الرومانية التي تؤرخ لفترات مختلفة من العهد الجمهوري، وكذا قطع الخزف والأمفورات والمصابيح التي تم العثور عليها، وهو ما حدا بالباحثين لاعتبارها رومنة مادية فقط[٢٩]. وشهدت مستوطنة بناصا كذلك رومنة ظهرت على مستوى الأعلام، فاسم يوليوس (Iulius) يعد من بين أكثر الأسماء انتشارا بالمدينة[٣٠]. كما عرفت انتشار أسماء عشائرية من خلال مختلف نقائش المدينة، إلى جانب الألقاب اللاتينية التي سجلت حضورًا واضحًا في هذا الباب. وتمثل مدينة سلا الحد الجنوبي الفاصل لرومنة الإقليم، ويبدو أنها عاشت رومنة سريعة وعميقة وطويلة في نفس الآن، على الأقل هذا ما تشير إليه مختلف المواد الأركيولوجية التي عُثِر عليها خلال عمليات التنقيب المختلفة[٣١].

ويبدو أن وليلي بلغت درجة كبيرة من الرومنة بسبب تأثيرات هذه المستوطنات، فقد اعتبرها العديد من الباحثين مركزا مهما للرومنة والترومن داخل المجال الموريطاني[٣٢]. ويرجح أحدهم أن تكون المدينة قد ترومنت قبل إحداث إقليم موريطانيا الطنجية، ويستدل على ذلك بالأسماء اللاتينية التي اختارها السكان المحليون وكذا في الأسماء المتأثرة باللاتينية، ويشير إلى دور الاحتكاك والعلاقات التجارية بين موريطانيا الغربية وبين الأقاليم الرومانية الإسبانية منها والإيطالية[٣٣]. وتفسر رومنة المدينة المبكرة برغبة السلطات الرومانية في القضاء على التأثيرات البونية المتجذرة بوليلي، والتي يعد منصب الشوفيط الوارد في نقيشة ماركوس فاليريوس (Marcus Valerius) من أهم مظاهرها.

رسميًا، وعلى المستوى النقائشي (تعد النقائش المرآة العاكسة لسياسة الرومنة على المستوى البلدي)، تعتبر نقيشة وليلي المؤرخة بنهاية النصف الأول من القرن الأول للميلاد أقدم نقيشة لاتينية تعكس وجها من وجوه الرومنة الرسمية أو البلدية. ومن عجيب الصدف أن يتعلق موضوع هذه النقيشة بالرومنة، فقد أهدى سكان بلدية وليلي، بقرار من المجلس المحلي للمدينة وتحت رعاية حاكم الإقليم، نصبًا تذكاريًا للإمبراطور كلود (Claude=41-54) الذي منحهم المواطنة الرومانية، وامتيازَيْ الشرعية الرومانية فيما يخص الزواج، والإعفاء من أداء الضريبة[٣٤].

وتعتقد سيغمان (Sigman) أن موريطانيا الطنجية كان آخر الأقاليم – ضمن أقاليم روما– التي تمت رومنتها، وأن إدماجه في بنية الإمبراطورية كان محدودا بالنظر إلى معطيات حضرية واقتصادية وتجهيزية وثقافية معينة[٣٥]. ينضاف إليها عاملا البعد الجغرافي وكذا المحيط الأطلنتي باعتباره حاجزا طبيعيا. ويبدو أن مدينة سلا شكلت الحد الجنوبي للمجال المترومن بالإقليم. واعتبرت الباحثة كريستين حمدون أن سياسة الرومنة التي انتهجتها السلطات الرومانية بموريطانيا الطنجية كانت سطحية وهشة[٣٦]، ونفس الموقف عبر عنه مارسيل بنعبو لكن هذه المرة بتشبيه لا يخلو من رمزية ودلالة، حيث شبه شمال إفريقيا المُتَرومَن بمثلث قاعدته إقليم البروقنصلية ويضيق عند القيصرية ونوميديا ورأسه إقليم موريطانيا الطنجية[٣٧].

ونجد تفسيرًا لهذا الأثر المحدود لسياسة الرومنة – حسب ما يذهب إليه الباحثان– بالمجال الموريطاني الطنجي في التأثيرات البونية العميقة والمتجذرة في مجالات عديدة من مجالات حياة المجتمع المغربي القديم[٣٨]. وقد كانت روما مُدركة لحجم هذه التأثيرات التي كبحت سيرورة الرومنة خلال القرن الأول للميلاد عبر استمرار التقاليد البونية على حد قول الباحث لوبولي (Lepelley)[٣٩]، لذلك سعت قبل إلحاق الإقليم بالإمبراطورية، إلى تكثيف وتنويع آليات هذه السياسة في سبيل طمس معالم البصمات البونية وتثبيت ركائز نموذجها "الحضاري"، وذلك عبر تحييد جذور الإرث البوني (Dépunicisation)[٤٠]. إلى جانب هذه

التأثيرات البونية كانت هناك تأثيرات أقل حدة لكنها واضحة، تتعلق بتلك الهيلينية، التي يقول عنها دوزونج (Desanges): " بموريطانيا، على العكس، لدينا العديد من الأدلة على وجود تأثير إغريقي في مجالات الهندسة المعمارية والتعمير، إلى جانب شواهد على التأثيرات الهيلينية (influences hellénistiques) على الملوك قبل إحداث المملكة المحمية(royaume protégé)"[٤١].

وتورد بعض المصادر أن بوكود (Bogud) ملك موريطانيا الغربية كان متزوجا من سيدة تحمل اسمًا إغريقيا وهو أونووي (Eunoé)، وأن قيصر روما كان يحبها، لذلك كان يغدق عليها وعلى زوجها بالهدايا الكثيرة والنفيسة[٤٢]، وهو ما يعكس تأثيرًا أونوماستيكيا هيلينيا على ملوك موريطانيا الغربية.

إلى جانب ذلك أكدت الأبحاث الأثرية حضور التأثيرات الإغريقية على بقايا أبنية في كل من مدن تامودا (Tamuda) ووليلي (Volubilis) وليكسوس (Lixus) وتنكي (Tingi) وسلا (Sala)، تؤرخ للقرنين الثاني والأول قبل الميلاد، وتشير إلى وجود بصمات قواعد التعمير الهيليني التي تعايشت مع الهندسة المحلية الموريطانية الخالصة[٤٣]. يضاف إلى ذلك تأثر الملك يوبا الثاني (Juba II) بالثقافة الإغريقية، حيث ينسب إليه تأليف عدد من الكتب –التي لم يصلنا منها شيء– باللغة الإغريقية وفي مجالات مختلفة مثل التاريخ والجغرافيا وعلوم النباتات[٤٤]. كما كان عبيد ومعتقو البلاط الملكي ليوبا الثاني يتخذون أسماء إغريقية في غالب الأحيان[٤٥]. ولم يقف التأثير الإغريقي عند هذا الحد، بل مَسَّ كذلك رمز السيادة المالية لمملكة يوبا الثاني، فقد ضرب الملك نفسه خلال توليه الحكم نقودا برونزية تضم كتابة باللغة الإغريقية جاء فيها ما يلي[٤٦]: (IOBA BACIAEY). واستمرت الملكة كليوباترا سيليني (Cléopâtre Séléné) في سك نقود ذهبية وفضية باللغة الإغريقية (KAEOIIATPA BACIAICCA)، إلى جانب اللغة اللاتينية (REX IVBA)[٤٧].

كما كان وراء محدودية تأثير سياسة الرومنة على ساكنة إقليم موريطانيا الطنجية ما اصطلح عليه "مقاومة الرومنة"، وهو مفهوم ظهر لأول مرة – حسب علمنا– مع مارسيل بنعبو خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ويعني رفض الساكنة المحلية لشمال إفريقيا الروماني للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني والثقافي الذي أتت به روما. ويقدم الباحث العديد من نماذج هذه المقاومة لدى المجتمعات المحلية بشمال إفريقيا، إذ يكفي أن نذكر استمرار تواجد الآلهة الإفريقية المحلية مثل الإله ساتورن (Saturne) والإله بكاكس (Bakaks) اللذان يدل، انتشارهما بأقاليم شمال إفريقيا، على فشل روما في سياسة الرومنة الدينية[٤٨]. ونفس الشيء نجده ببلدية وليلي التي عرفت استمرارا لعبادة آلهة محلية مثل ساتورن (Saturne) وأفريكا (Africa) وأوليزوا (Aulisua)، كما تُظهر ذلك مختلف النقائش اللاتينية المتعلقة بالمدينة.

وتظهر مقاومة الرومنة كذلك في التمردات والثورات والقلاقل التي قادها أفراد محليون ضد القوات الرومانية منذ نهاية القرن الأول قبل الميلاد وطيلة القرون الثلاثة الأولى للميلاد، يكفي أن نذكر ثورات كل من تاكفاريناس (Takfarinas) وأيديمون (Aedemon)وفيرموس (Firmus) وغيرها. إلى جانب ذلك وجود قبائل محلية شكلت شوكة في حلق روما، من قبيل قبائل الباكوات (Baquates) والباوار (Bavares)والماكينيت(Macénites) بالمجال المغربي القديم. يبدو أن الساكنة المحلية غير المترومنة كانت تشكل غالبية مجتمعات المدن، كان موقفها رافضًا للرومنة أبانت عنه من خلال المظاهر سالفة الذكر. لقد وصف لورو (Le Roux) هذا الرفض بالمحافظة (conservatisme) العنيدة[٤٩]، وقال في هذا الصدد: " في الأقاليم لا يشكل المترومنون سوى الجزء الطافي من قطعة الجليد (iceberg)، ويخفون السخط الصامت وإحباطات العدد الأكبر من الذين لا يترددون في التعبير عنه"[٥٠].

## ثانيًا: الرومنة القانونية لمدن موريطانيا الطنجية

### ٢/١-الرومنة القانونية قبل الرومنة البلدية

إن تأسيس مدن رومانية ذات وضعيات قانونية مختلفة – مستوطنات وبلديات– وعلى النمط الروماني الخالص يُعَدّ مظهرًا أوليًا لسياسة الرومنة القانونية التي انتهجتها روما، ليس فقط بأقاليم شمال إفريقيا وضمنها إقليم موريطانيا الطنجية، بل بجميع الأقاليم الملحقة بالإمبراطورية الرومانية انطلاقًا من العهد الجمهوري وطيلة العهد الإمبراطوري بفترتيه العليا والسفلى. ويبدو أن السلطات الرومانية اعتمدت الرومنة القانونية للمدن قبل الرومنة البلدية، ففي المدن الأجنبية سبقت الرومنة القانونية نظيرتها الرسمية حسب أحد الباحثين[٥١]. بمعنى أن روما كانت تتبنى سياسة الارتقاء بالمدن من الوضع الأجنبي القائم على الأعراف والتقاليد الأهلية، وعلى نظام التدبير المحلي الموروث عن النموذج البوني كما هو الشأن بالنسبة لمدينة وليلي ما قبل الوجود الروماني، نحو نموذج أقرب ما يكون إلى نموذج المدينة الرومانية المعروفة بمؤسساتها البلدية.

إن هذا التحول على مستوى الوضع القانوني للمدن يعتبر لبنة أولى نحو بناء أسس متينة لرومنة شاملة، لأن هذا التغيير تتبعه مجموعة من المقتضيات الجديدة والمستجدات القانونية والإدارية التي توحي بترسيخ الثقافة اللاتينية، وذلك من خلال استنساخ النموذج الروماني بكل مقوماته. وفي هذا الإطار لا يجب الحديث عن الوضعية القانونية بمعزل عن الرومنة، فالحديث عن الأولى رهين بسياسة الرومنة التي تبنتها روما وبمدى نجاعتها، فكلما ارتقت المدن باستمرار إلى وضعيات قانونية أسمى، كانت سياسة الرومنة على الأرجح ناجعة وفعالة، وبالتالي يتم الانتقال إلى مراحل أخرى متقدمة. من الواضح أن منح المدن الأجنبية وضعا قانونيا جديدا كان الهدف منه قطع الصلة بين هذه المدن وبين نظام تدبيرها الموروث، ومحاولة إدماجها ضمن منظومة روما الجديدة، وهو ضرب من ضروب سياسة الرومنة التي اعتمدتها سلطات الاحتلال الروماني لبسط مزيد من السيطرة والنفوذ على المجال المحتل.

وقد استندت الرومنة القانونية على أسس وقواعد أساسية تمت مراعاتها، تمثلت بشكل أساسي في المعطيات المحلية التي جمعتها روما عن كل مجال تريد السيطرة عليه[٥٢]، فوليلي البونية مثلا وقبل التحول الذي عرفته نحو الوضع الروماني كانت هدفا لبعثتين استكشافيتين، حسب كاسكو: الأولى لِسويطونيوس باولينوس (Suetonius Paulinus)، والثانية لِكنايوس هوزيديوس كيطا (Gnaeus Hosidius Geta)[٥٣]). أما الأساس الثاني فيتمثل في الاختيارات السياسية للأباطرة[٥٤]، بمعنى السياسة التي سطرتها السلطة الإمبراطورية لهذا الإقليم أو ذاك فيما يخص ارتقاء المدن إلى وضعيات قانونية جديدة.

أما احترام القوانين والتقاليد المحلية للساكنة الأهلية، والذي يروج له بعض الباحثين باعتباره مبدأ أساسيًا وأحد مفاتيح نجاح هذه السياسة[٥٥]، فلا يعدو أن يكون إلا إقرارا بالأمر الواقع وتريثا من قبل السلطات الرومانية وتدرجا في مسلسل الرومنة بشكل عام. وينزع البعض الآخر نحو الاعتقاد بأن منح المدن وضعية قانونية جديدة رهين بمدى تقديم سكان هذه الحواضر للخدمات التي تعكس ولاءها لروما[٥٦]، في حين أن المسألة أعمق بكثير. فالسبب الحقيقي وراء ذلك، يكمن في مدى ترومن نخبة المدن وقابلية الساكنة للانصهار داخل المنظومة الثقافية والإدارية والسياسية الرومانية. وقد بدأت الرومنة القانونية بموريطانيا بشكل مبكر، فرغم وجود نظام ملكي محلي بهذا المجال (مملكة يوبا الثاني)، إلا أن الحكام الرومان نهجوا سياسة إدماج قانونية للساكنة المحلية بدأت مع أوكتافيوس (Octavius) الذي تعتبر فترة حكمه مرحلة مهمة ضمن مشروع رومنة البلاد برمتها[٥٧]. وسار الإمبراطور كلود (Claude) على نفس النهج منذ سنة ٢٥ قبل الميلاد، حيث لم يتوان عن تحويل معتقي ورعايا الملك بطليموس إلى مواطنين رومانيين أو مواطنين يتمتعون بالحق اللاتيني[٥٨].

### ٢/٢-القانون اللاتيني أساس الرومنة القانونية

يعتبر القانون اللاتيني من القضايا التي مازالت تثير العديد من الإشكاليات إلى حد الساعة، ويتسم بالغزارة

على المستوى البيبليوغرافي[٥٩]، كما أنه قسم الباحثين إلى معسكرين: الأول يعتقد بوجود الوضع اللاتيني قبل الوضع الروماني ويمثله سوماني (Saumagne)، والثاني لا يعترف بوجود هذا الوضع ويؤكد سيادة القانون الروماني مباشرة، ويمثله كاسكو (Gascou).

ظهر القانون اللاتيني (ius Latii) خلال العهد الجمهوري لتنظيم العلاقة بين روما والمدن اللاتينية، التي تتمتع بالحق في التجارة (ius commercium) والحق في الزواج (ius conubium)، اللذان أضيف إليهما سنة ٢١٢ ق.م حق الاستئناف (ius provocationis) بالمحاكم[٦٠]. ويسمى السكان الأحرار غير المترومنين بمختلف هذه المدن لاتينيين (cives Latini)، وهم الذين يمكنهم الحصول على المواطنة الكاملة من خلال ثلاث طرق: ممارسة وظيفة سنوية بإحدى البلديات اللاتينية، والتخلي عن "المواطنة المحلية" والاستقرار بروما، وأخيرا كسب قضية أمام المحكمة ضد موظف بلدي بتهمة الاختلاس[٦١].

ويبدو أن هذا القانون اللاتيني عرف تطورات وتغييرات مع مرور الوقت، وأصبحت تخضع له المدن غير الرومانية، بمعنى البلديات والمستوطنات ذات القانون اللاتيني التي تم تأسيسها خارج إيطاليا بالأقاليم المتنوعة، مثل مدينة إيرني (Irni) الإسبانية ومعها باقي مدن الولاية على أغلب الظن، ومدن غاليا السيزالبينية (Gaule Cisalpine) الواقعة شمال إيطاليا، خلال النصف الثاني من القرن الأول قبل الميلاد.

ينقسم هذا القانون إلى قسمين: قسم يشمل القانون اللاتيني الأدنى (ius Latii minus) أو القديم الذي أسسه أوغست، ويظهر من اسمه (minus) الذي يعني في اللغة اللاتينية الأقل والأدنى، إنه قانون غير مكتمل ويُمنح لأشخاص لا يتمتعون بكامل الحقوق المدنية داخل المدينة. وقسم ثان يهم القانون اللاتيني الأعلى (ius Latii maius) الذي تم إحداثه من قبل الإمبراطور هادريان (Hadrien=117-138) الذي حكم خلال النصف الأول من القرن الثاني للميلاد، ومنح بموجبه المواطنة الرومانية إلى ديكوريونات (Décurions) وأعضاء المجالس المحلية للمدن وعائلاتهم[٦٢]. ويبدو أن هذا القانون جاء لتسريع رومنة الساكنة المحلية، حيث اعتمدت السلطات الرومانية في هذه المرحلة على الجانب اللغوي والثقافي من خلال إقامة الحفلات والألعاب[٦٣]. ويظهر الأمر منطقيًا لأن السلطات الرومانية في هذه المرحلة كانت تسعى جاهدة لإدماج ساكنة المدن اللاتينية وتهييئها لولوج منظومة الثقافة الرومانية، والوصول في نهاية المطاف إلى وضعية المدن ذات القانون الروماني.

يقوم القانون اللاتيني بنوعيه الأدنى والأعلى بدور مهم وحاسم في رومنة المدن الأجنبية. إذ أن منح هذا القانون شكل تشغيلاً لأداة رومنة قانونية فعالة على نطاق واسع[٦٤]. كما أن وضعية المدينة اللاتينية تسبق غالبًا ولوج القانون الروماني، بمعنى الحصول على المواطنة الكاملة حسب مارسيل بنعبو[٦٥]. إن عملية الارتقاء بالوضعية القانونية للمدن من أجنبية إلى مدن ذات القانون اللاتيني يسبقها حسب فرنسوا جاك (F. Jacques)، مسلسل "لَيْتَنَة" (Latinisation) مكثفة ومنظمة على مستويات متعددة: سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية وثقافية[٦٦]. ويعد هذا المسلسل قاعدة أساسية وعاملا حاسما نحو اندماج أفضل للعناصر الأجنبية (peregrinus) بالمنظومة الرومانية.

كما عرفت المناطق الإيطالية انتشارًا واسعًا للقانون اللاتيني، حيث شكل خلال العهد الجمهوري أداة أساسية لرومنة المجال[٦٧]، ويقدم لنا هويسلر (Häussler) نموذجين لمدينتين بمنطقة طرانسبادانيا (Transpadane) إحدى أخصب الأراضي بشبه الجزيرة الإيطالية، يتعلق الأمر بمدينتي فيرسيل (Verceil) ونوفار(Novare) الأجنبيتين اللتين تحولتا إلى مستوطنتين لاتينيتين بعد سنة ٨٩ قبل الميلاد، ثم إلى بلديتين رومانيتين خلال سنة ٤٩ قبل الميلاد[٦٨].

وتحدث شاسطانيول (Chastagnol) عن مدن أجنبية بإقليم الناربونيز (Narbonnaise)، كانت تتمتع بالقانون اللاتيني قبل أن تتحول إلى مدن ذات القانون الروماني[٦٩]. فقد حصلت فيين (Vienne) -التي تبعد بحوالي ٣٠ كلم جنوب مدينة ليون (Lyon) الحالية- على القانون الروماني بين سنتي ٣٥ و٤٨ م، وارتقت مدينة

تريكاستان (Tricastin) – التي تقع جنوب شرق فرنسا- إلى مصاف المستوطنات الرومانية خلال عهد الإمبراطور فيسباسيان (Vespasien=69-79)، وتحولت مدينة أفينيون (Avignon) -القريبة من المدينة السابقة- إلى نفس الوضعية القانونية السالفة خلال حكم الإمبراطور هادريان.

أما بأفريقية البروقنصلية، فيرى الباحث لورو (Le Roux) أن الجماعات المحلية ذات الوضع البلدي (مستوطنات وبلديات) مرت من مرحلة الوضعية اللاتينية قبل أن تتحول إلى الوضع الروماني، وأن القانون الروماني اختفى بمجرد إصدار كركلا (Caracalla=212-217) لقراره الشهير الخاص بمنح المواطنة لجميع ساكنة الإمبراطورية الرومانية الأحرار[٧٠]. لا يستبعد أن تعرف مدن موريطانيا الطنجية القانون اللاتيني في فترات مختلفة، وأن تَهُب نسماته من الجيران الشماليين والشرقيين على حد سواء، وأن تمر بفترة قانونية انتقالية تخرجها من المرحلة اللاتينية نحو المرحلة الرومانية، بعد أن تكون قد قطعت شوطا مهما من الترومن في ظل نظام بلدي روماني خالص.

### ٣/٢-وليلي وتنكي اللاتينيتان، نموذج الرومنة القانونية لمدينتين بموريطانيا الطنجية

#### (٣/٢) ١-إشكالية وليلي اللاتينية

أثيرت مسألة الوضع القانوني لبلدية وليلي بشكل كبير بين الباحثين، بين من يعتبرها بلدية لاتينية خلال عهد الإمبراطور كلود، وبين من يصنفها ضمن البلديات الرومانية التي حصلت على كامل المواطنة الرومانية، مستندين في فرضياتهم إلى معطيات تاريخية وإبيغرافية وأونوماستيكية.

يرى الباحث شاسطانيول (Chastagnol) أن وليلي تمتعت بالقانون اللاتيني خلال عهد كلود، ويقول في هذا الصدد: "مع صعود نجم البلديات اللاتينية منذ عهد كلاوديوس، من المحتمل أن يكون وَضْعُ بلديات المواطنين الرومان قد اختفى شيئًا فشيئًا في مدن أخرى من هذا النوع، بما في ذلك وليلي بموريطانيا الطنجية، على الرغم من أن غياب نقائش خاصة بهذا الموقع، والتي تؤرخ لفترة ما بعد تراجان (Trajan)، لا يَسمح لنا بالتأكد ضمنيا بالاحتفاظ بنفس الوضع الذي أصبح متقادمًا من حيث الممارسة"[٧١].

ويعتقد الباحث التونسي بيشاوش أن المدينة كانت عبارة عن بلدية ذات القانون اللاتيني، حيث تم منح هذا الامتياز للساكنة بشكل جماعي خلال عهد الإمبراطور كلود، ويقدم نموذجا مشابها لوليلي بموريطانيا القيصرية، يتعلق الأمر بمدينة إيكوزيوم (Icosium) التي حازت نفس القانون خلال عهد فيسباسيان (Vespasien)[٧٢]. واعتبر أنه بعد نهاية فترة حكم الإمبراطور كلود (Claude) وإلى حدود عهد فيسباسيان كأبعد تقدير، لم تعد هناك سوى البلديات ذات القانون اللاتيني[٧٣]. وتعتبر إحدى النقائش الخاصة بمدينة كيغتيس (Girthis) بالبروقنصلية النقيشة الوحيدة بشمال إفريقيا برمته حسب علمنا[٧٤]، التي تشير إلى تمتع المدينة بالقانون اللاتيني الأعلى (Latium Maius)، بعد سفارتين لكبار موظفيها لروما بهدف الحصول على القانون المذكور، كما رأينا ذلك على امتداد صفحات من دراسة سابقة[٧٥]، ويعتبر ارتقاء هذه المدينة شبيها إلى حد كبير بارتقاء مدينة وليلي.

لقد تم تطبيق هذا القانون في العديد من الأقاليم الرومانية المختلفة، حيث أثبتت القوانين البلدية أو النقائش اعتماده في أقاليم إسبانيا (Hispania)، وغاليا طرانسبادانا (Gallia Transpadana)، والأراضي السيلتية (territoires celtiques)، والأقاليم الدانوبية (les provinces danubiennes)، وأقاليم شمال إفريقيا. وفي نفس السياق يحدد شاسطانيول (Chastagnol) نهاية القرن الأول للميلاد كتاريخ لانتشار القانون اللاتيني في كل مكان بالغرب الأوروبي، وحتى داخل المستوطنات الرومانية بالنسبة للساكنة الأهلية التي لا تتمتع بحقوق المدينة الرومانية[٧٦]. (جدول نماذج مدن ذات قانون لاتيني تحولت فيما بعد إلى القانون الروماني)

يمكن أن نتحدث عن سياسة الليتنة[٧٧] (Latinisation) قبل الرومنة، وقد باشرت روما هذه السياسة قبل الاحتلال المباشر للمجال المغربي القديم،

فقامت بتغيير أسماء المدن إلى اللغة اللاتينية، والأمثلة كثيرة: زيليل (Zilil)، وبناصا (Banasa)، وتاموسيدا (Thamusida)، وأوبيدوم نوفوم (Oppidum Novum)، وليكسوس (Lixus)، وروسادير (Rusaddir)، وتنجيس (Tingis)، وسيبتيم (Septem)، وفوليبيليس (Volubilis). ونفس النهج اتبعته بموريطانيا القيصرية وبأفريقية البروقنصلية.

تلت هذه العملية "ليتنة" النخبة المحلية الحاكمة، حيث استغلت السلطات الرومانية الإرث البوني في مختلف المدن كي تبني عليه نموذجها الروماني، لكن هذه العملية تمت بتدرج محكم وسلس، بهدف إدماج كامل وفعال لهذه النخبة كمرحلة أولى، ثم لباقي المكونات السكانية للمدن في مرحلة لاحقة. وصَاحب هذه العملية أيضا رومنة قانونية من خلال تحويل العديد من المدن من الوضع الأجنبي إلى الوضع اللاتيني. كما رافق هذه العملية "ليتنة" الأسماء والأعلام (Latinisation onomastique) تبنتها روما لمواجهة التأثيرات البونية وإضفاء الصفة اللاتينية على الأسماء المحلية، ويمكن اعتبارها من المظاهر الكبرى لسياسة الرومنة بالمجال المغربي القديم. وتعد مدينة وليلي نموذجا واضحا لهذه السياسة، فقد استمر انتشار الأسماء اللاتينية بالمدينة، حيث أفرزت النقائش اللاتينية عدة ألقاب (surnoms) لاتينية في هذا الباب[٧٨]، مما يدل على تمتع وليلي بالقانون اللاتيني في مراحل معينة.

والظاهر أن هذه السياسة الرومانية كانت نفسها المتبعة بالبروقنصلية، حيث يتحدث الباحث التونسي بن عكاشة عن سياسة ليتنة "أونوماستيكية" واضحة لمدينة ماكتاري (Mactaris) خلال عهد حكم الأسرة الفلافية (Les Flaviens=69-96)، والتي سبقت الرومنة القانونية للمدينة ولساكنتها[٧٩]. وشهدت مدن ولاية إسبانيا سياسة مماثلة عند تحولها إلى بلديات لاتينية خلال عهد الإمبراطور فيسباسيان، مما يظهر أن وليلي لم تكن استثناء داخل شمال إفريقيا الروماني وداخل حوض البحر الأبيض المتوسط عمومًا. وتجدر الإشارة إلى أن أول حاكم أو ديوفير (Duovir) بلدية وليلي كان يحمل لقبين من أصول لاتينية (Valerius Severus) ضمن اسمه الثلاثي، مما يوحي بانتشار هذين اللقبين بالمدينة خلال النصف الأول من القرن الأول للميلاد، وحتى قبل هذا التاريخ، ضمن الألقاب اللاتينية الأخرى التي كانت تهدف روما من خلالها طمس معالم التأثير البوني، والذي نجده أيضًا ضمن اسم الشخصية المذكورة "ابن بوسطار".

وإن دل هذا الأمر على شيء فإنما يدل على سياسة التدرج في رومنة الساكنة التي تحدثنا عنها سابقًا، حيث يتم الانتقال من الوضع القانوني الأجنبي إلى الوضع اللاتيني ثم أخيرًا الوضع الروماني.

كما أن مدنا أخرى بموريطانيا الطنجية عرفت انتشارا واسعا لألقاب ذات أصول لاتينية، لا شك أنها انتشرت في هذه المدن خلال الفترة التي عرفت فيها، على ما يبدو، القانون اللاتيني. ونقصد بذلك مدن تنكي وبناصا وسلا. هكذا يبدو إذن أن وليلي الأجنبية ارتقت إلى وضع البلدية اللاتينية أو الشوفيطية (municipe suffétal) على حد تعبير مارسيل بنعبو[٨٠]، وهو الأمر الذي تزكيه العديد من الأدلة والقرائن التاريخية والقانونية[٨١]، حيث حافظت على عملتها المحلية ومؤسساتها وعاداتها وتقاليدها الأهلية، مثلها مثل المستوطنات اللاتينية التي عرفت انتشارا واسعا بإقليم الناربونيز (Narbonnaise)[٨٢].

### (٣/٢) ٢-تنكي مدينة لاتينية؟

أثارت المعطيات المتعلقة بالمسكوكات (numismatiques) والأعلام (onomastiques)، في ظل غياب وثائق أدبية وإبيغرافية شافية، العديد من الإشكالات حول وضعية المدينة القانونية، مثلها مثل باقي مدن موريطانيا الطنجية، وبشكل خاص الوضع القانوني اللاتيني. نعلم من خلال نص لديون كاسيوس (Dion Cassius) أن تنكي تحولت إلى جماعة أو تجمع للمواطنين الرومانيين خلال فترة حكم أوكتافيوس (Octavius) سنة ٣٨ ق.م[٨٣]، اعتبرها كاسكو (Gascou) بلدية رومانية[٨٤]، حافظت على نفس الوضعية إلى غاية مجيء الإمبراطور كلود (Claude)، الذي حولها حسب كريستين حمدون (C. Hamdoune) إلى مستوطنة شرفية نظرا لماضيها العريق، ولدرجة الرومنة المتقدمة التي وصلت إليها المدينة[٨٥].

واستنادًا إلى الفرضيتين السابقتين من المرجح أن تكون المدينة قد عرفت القانون اللاتيني قبل ارتقائها إلى بلدية رومانية خلال عهد أوكتافيوس (Octavius)، ونرتكز في افتراضنا هذا على منطلقات تهم الأعلام والمسكوكات، وأخرى ذات طابع إداري. يمكننا اعتبار وجود عدد مهم من الأسماء ذات الأصل اللاتيني بمثابة حجة لصالح تمتع المدينة بالقانون اللاتيني. فبمجرد أن أصبح سكان المدينة "مواطنين لاتينيين" فإنهم حافظوا على الأسماء اللاتينية التي لُقبوا بها عندما كانوا أجانبًا، وقد خَلَّدت لنا النقائش والنقود المتعلقة بالمدينة أمثلة كثيرة لهذه الألقاب اللاتينية[٨٦].

كما هو معلوم كان على رأس البلديات والمستوطنات الدومفيرات والأيديلات والكوايسطورات، لكن ظهرت هيئة حاكمة تتكون من قاضيين وأيديل (Triumviri)، أو من قاضيين وأيديلين (Quattorviri)، ظهرت بالمستوطنات اللاتينية وغالبية البلديات الإيطالية[٨٧]، وبالمدن ذات القانون اللاتيني بشمال إفريقيا على ما يبدو. فخلال عهد قيصر (César) كانت مدينة كيرتا (Cirta) النوميدية حسب الباحث توتش (Teutsch) مستوطنة لاتينية وعلى رأسها أربعة حكام (Quattorvirs) وأن أوكتافيوس (Octavius) هو الذي منحها لاحقا وضعية المستوطنة الرومانية التي يسيرها دومفيران (Duumvirs)[٨٨]، وهو ما يعارضه بشدة الباحث الفرنسي كاسكو (Gascou) الذي اعتبر أن المستوطنة التي أسسها أوكتافيوس بين ٣٦ و٢٧ ق.م كانت تتمتع بالوضع الروماني، بمعنى مستوطنة رومانية، كان يسيرها دومفيران وأيديلان أو أيديلات (Aediles) حملوا، وفق تقليد سائد، اسم الحكام الأربعة (Quattorvirs)[٨٩].

ونجد نفس الباحث يتحدث عن الحكام الثلاثة (Triumviri) لمدينة ماكتاري (Mactari)، وأن هذه الصفة التي نعتوا بها إنما هي صفة للشوفيطات (Suffètes) الذين ترومنوا[٩٠]، على ما يبدو خلال الفترة الانتقالية التي تسبق الوضع الروماني، وهو ما يشير إلى تناقض واضح وقع فيه الباحث. فنظام الحكم الثلاثي أو الرباعي هذا في حقيقته موروث عن الحقبة البونية، حافظت عليه روما في مرحلة أولى عند تحول المدينة الأجنبية إلى مستوطنة أو بلدية لاتينية، وبمجرد حصول المدينة على القانون الروماني فإن نظام الحكم هذا يتحول إلى الدومفيرا (Duumvirat)، وهو ما تناوله الباحث التونسي بيشاوش بالتفصيل في مقال له حول مدينة ماكتاري اللاتينية، حيث اعتبر أن الإمبراطور هادريان منح المدينة القانون اللاتيني، وسُمِي خلالها الشوفيطات الثلاث حكاما أو تريوفيرات (Illviri)، بعدما كان التقليد البوني – يقصد نظام حكم المدينة– هو السائد إلى غاية فترة الإمبراطور تراجان (Trajan=98-117). ولاحقا تحولت المدينة ذات القانون اللاتيني خلال حكم الإمبراطور مارك أوريل (Marc Aurèle=169-180) إلى مستوطنة[٩١].

وقد قدم الباحث مازار (Mazard) في جامعه الشهير لمسكوكات موريطانيا عدة قطع نقدية خاصة بمدينة كيرتا (Cirta) النوميدية، ورد بها اسم أحد حكام المدينة (Quattorvir) المدعو ب. سيتيوس موكونيانوس (P. Sittius Mugonianus)، كما وردت صورة له إلى جانب رموز مختلفة مثل حيوان الخنزير البري أو صورة تمثال نصفي للإله يوبيتر (Jupiter)[٩٢]. ولم يقتصر الأمر على شمال إفريقيا فقط، بل إن العديد من المدن بإقليم الناربونيز (Narbonnaise) مثلا، عرفت وجود أربعة حكام أو ثلاثة على رأس هرم سلطتها المحلية، ويحدثنا كريسطول (Christol) في هذا الصدد عن مستوطنة فيين (Vienne) اللاتينية التي كان على رأسها أربعة حكام (Quattorvirs)، ويؤكد أن هذه المناصب تدخل في إطار التنظيم المؤسساتي للمدينة[٩٣].

وبالعودة إلى مدينة تنكي المحتمل حصولها على القانون اللاتيني كما رأينا، فقد أفرزت مسكوكاتها نظام الحكم الرباعي (Quattorvirat) إن صح القول، والذي يعد نظاما انتقاليا من المرحلة الأجنبية نحو المرحلة الرومانية. وظهرت العديد من القطع النقدية الخاصة بتنكي تحمل عبارة «IV VIR» [٩٤]، كان آخرها القطع النقدية التي وردت عند عالم الآثار والمتخصص الإسباني في المسكوكات الرومانية ريبوليس (Ripollès) وآخرين، والتي حملت الكتابة التالية[٩٥]:

"يوليا تنكي فابيلوس أنتيستيوس حاكم رباعي ... "

IVL TINGI FABVLLVS ANTISTIV-S IV VIR E D D// L BAEBIVS COSA M CLODIVS L M AID.

كما وردت عند مازار (Mazard) العديد من القطع النقدية ذات اللغة المزدوجة اللاتينية والبونية[٩٦]، مما يعد شاهدا على رومنتها التدريجية قبل أن تصبح الكتابة لاتينية في نهاية المطاف، وتختفي التأثيرات البونية والبونية الجديدة بشكل نهائي، رغم تقليل البعض من أهمية استمرار وجود هذه الكتابة البونية على نقود مدينة تنكي واستبعاد كونها دليلاً على الوضع اللاتيني[٩٧].

## ثالثًا: المواطنة الرومانية رافعة الرومنة القانونية

تعرف المواطنة الرومانية (Civitas Romana) بكونها تلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية التي يخولها القانون الروماني لكل متمتع بصفة مواطن روماني[٩٨]، إلى جانب الامتيازات المتعددة التي يمكن أن يحصل عليها، في مقابل الالتزام بواجبات وأعباء (Munera) تجاه الجماعة التي ينتمي إليها. وإذا كان العهد الجمهوري قد عرف منحا محدودا للمواطنة شمل بشكل خاص كبار الموظفين والمسؤولين، فإن العهد الإمبراطوري، وإلى غاية بداية القرن الثالث للميلاد، عرف انتشارًا كبيرًا وواسعًا للمواطنة الرومانية خاصة بالأقاليم المحتلة.

### ٣/١-طرائق الحصول على المواطنة الرومانية

#### (٣/١) ١-منح الأباطرة للأشخاص

منح الإمبراطور المواطنة الرومانية بشكل شخصي (concession viritane) لأفراد معينين بتوصية من موظف سام كحاكم الإقليم أو من صديق أو مقرب من الإمبراطور[٩٩]. وتقدم لنا لائحة بناصا النحاسية الشهيرة مثالاً واضحًا عن هذا النوع من المنح الإمبراطوري بموريطانيا الطنجية خلال النصف الثاني من القرن الثاني للميلاد[١٠٠]، حيث حصل زعيم قبيلة الزكرنتيين المدعو يوليانوس (Iulianus) على المواطنة الرومانية بعد تقديم التماس، إلى جانب زوجته زيدينا (Ziddina) وأبناءه الأربعة وهم: يوليانوس (Iulianus) وماكسيموس (Maximus) وماكسيميانوس (Maximianus) وديوكينيانوس (Diogenianus).

#### (٣/١) ٢-انتهاء الخدمة العسكرية

تمكن الخدمة العسكرية، التي قد تستمر لخمس وعشرين سنة، العناصر الأجنبية من الحصول على المواطنة الرومانية، وتعد الديبلومات العسكرية شاهدا مهما على حصولهم على هذا الامتياز خلال نهاية الخدمة، إلى جانب امتيازات أخرى تمثلت بشكل أساسي في قطعة أرضية ومكافأة مالية[١٠١]، ونسختين من الشهادة التي يتحصل المستفيد على إحداها، بينما تُعَلَّق الأخرى بالمدينة، بالإضافة إلى إضفاء الشرعية على زواجه بمعنى الزواج وفق القانون المدني، ومنح أبناءه وذريته المواطنة، حسب ما جاء في الديبلومات العسكرية البرونزية والنحاسية التي تم العثور عليها بمختلف مدن موريطانيا الطنجية، والتي تعد كل من وليلي وبناصا أكثر مدينتين غنى على هذا الصعيد، حيث بلغ عددها حوالي ثلاثة عشر نسخة في كل مدينة.

من جهة أخرى تفيدنا هذه الديبلومات العسكرية مسألة غاية في الأهمية، تتجلى في تراجع تجنيد العناصر الإيطالية على حساب العناصر الأجنبية في الأقاليم وضمنها موريطانيا الطنجية، حيث أصبحت عملية الانتقاء تتم من داخل المدن والقرى. ويُرَجَّح أن تعود الأسباب الكامنة وراء ذلك إلى انخفاض نسبة الولادات بإيطاليا، ورفض المواطنين الخدمة العسكرية في المناطق البعيدة، وسياسة الأباطرة القائمة على الاعتماد على العناصر الأجنبية بدل المحلية التي كانت مهابة الجانب (تجربة الحروب الأهلية)[١٠٢].

#### (٣/١) ٣-القانون اللاتيني

تحت تأثير القانون اللاتيني يتمكن بعض الأفراد من ولوج قانون المدينة الرومانية، وذلك إثر تقلدهم مهام أو وظائف رسمية بالمستوطنات والبلديات اللاتينية. وحدد الفصل الواحد والعشرون من قانون إرني (Irni) الطريقة التي يحصل من خلالها موظفو البلدية اللاتينية – سيناتورات وديكوريونات– على المواطنة الكاملة بعد انتهاء خدمتهم البلدية، كما يستفيد آباؤهم وأزواجهم وأبناؤهم وأحفادهم من نفس الامتياز[١٠٣].

وقد يستفيد "المواطن اللاتيني" القاطن ببلدية لاتينية من المواطنة الرومانية في حالتين اثنتين: تتمثل الأولى في التخلي عن مواطنته الخاصة والإقامة بروما، وتتجلى

الثانية في كسب قضية أمام المحكمة ضد موظف روماني استغل منصبه للحصول على مبالغ أو إعفاءات مالية أو ضريبية مستحقة لخزينة المدينة التي يقطنها (délit de concussion)[١٠٤]. وتتحدث إحدى الباحثات عن استفادة اللاتيني من المواطنة الكاملة في حالة قيامه بأنشطة ذات نفع عام داخل المدينة، مثل الجندية وتشييد المباني العمومية ومهام البحرية وغيرها[١٠٥].

**(٣/١) ٤-الوراثة**

يحصل الأبناء من أب وأم رومانيين - متمتعين بالمواطنة الرومانية- على المواطنة بشكل آلي، ويكتسب الابن من أب يتمتع بحق الزواج الشرعي - كما هو الشأن بالنسبة للجنود-، كما يحصل ابن من أب لاتيني متزوج من مواطنة رومانية على نفس المواطنة، وهو ما جاء عند المشرع الروماني كايوس (Gaius) الذي يقول في هذا الصدد: "...على العكس، فإن الطفل الذي ينبثق عن أب لاتيني وأم متمتعة بالمواطنة الرومانية يولد مواطنا رومانيا"[١٠٦].

**٣/٢-مميزات ومظاهر المواطنة الرومانية**

من النتائج المباشرة والآنية لحصول الفرد على المواطنة الرومانية، تقييده بواحدة من الوحدات الترابية أو القبائل (tribu)، وانخراطه بسجل الإحصاء (cens)، وأخيرا حصوله على الاسم الثلاثي (tria nomina).

**(٣/٢) ١-الوحدات الترابية أو القبائل** tribus

يتم تسجيل المواطنين الحاصلين على المواطنة ضمن وحدات ترابية إدارية وانتخابية بعيدة كل البعد عن مفهوم القبيلة التقليدي، رغم استعمال هذا المصطلح مجازا. وتعد كلمة تريبوس (Tribus) اللاتينية الأقرب - على المستوى الإداري- إلى مفهوم الدائرة أو المقاطعة الترابية. وقد ألحق مواطنو مختلف البلديات والمستوطنات التي حصلت على القانون الروماني بـ"القبائل" المعروفة، وهكذا نجد بمدينة وليلي مواطنين تم تقييدهم بقبيلة كلاوديا (Claudia)[١٠٧]، وآخرين بقبيلة كيرينا (Quirina)[١٠٨]، وفئة ثالثة تم تسجيلها بقبيلة كاليريا (Galeria)[١٠٩]. ونجد كذلك بمدينة بناصا العديد من المواطنين الذين تم إلحاقهم بقبيلة فابيا (Fabia)، كما تظهر ذلك مختلف النقائش التي وردت فيها[١١٠]، والأمر عينه نجد في جميع مدن الإقليم.

بعد صدور قرار كركلا الشهير لسنة ٢١٢م[١١١]، لم تعد الإشارة إلى هذه الوحدات الترابية أو القبائل أمرا مهما كما عبر عن ذلك رونيه كانيا ( René Cagnat)[١١٢]، وأفرغت من حمولتها المؤسساتية وذهب بريقها بعد هذا التاريخ، قبل أن تختفي بشكل نهائي خلال نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع[١١٣].

**(٣/٢) ٢-سجل الإحصاء** Census

يبدو أن المواطنين الحاصلين على المواطنة كان يتم إحصاؤهم ضمن لوائح يتم الاحتفاظ بها داخل أرشيف المدينة، حيث يقوم الموظفون البلديون الذين أسندت إليهم هذه المهمة بجمع بيانات خاصة بهؤلاء المواطنين، والتي تشكل قاعدة لولوج الجيش، ولتحديد الحقوق السياسية والمدنية، ولتنظيم الانتخابات المحلية، ولحساب الضرائب. والراجح أن الشق المدني في هذا الإحصاء حاضر، حيث يتم إطلاع السلطات المحلية المعنية بالاسم الثلاثي الذي اختاره المواطن، ووضعيته الاجتماعية هل هو متزوج أو أعزب، وعدد الأطفال وأعمارهم في حال توفرهم، بالإضافة إلى تصريح بممتلكاته الخاصة.

**(٣/٢) ٣-الاسم الثلاثي** Tria nomina

عرف إقليم موريطانيا الطنجية تحولات قانونية كبيرة مثل باقي أقاليم شمال إفريقيا، حيث حصلت تغييرات بنيوية وجذرية على مستوى رمز من رموز الهوية، يتعلق الأمر بالاسم. فقد أصبحت التسمية الثلاثية هي السائدة منذ تمكن روما من المجال المذكور. ويرجح أن يختار المواطنون الجدد أسماءهم بشكل حر.

يتكون نظام التسمية الثلاثي هذا من الاسم الشخصي (Praenomen)، الذي يأتي غالبا في مقدمته، ويشار إليه باختصار (en abrégé)، فاسم ماركوس مثلا يشار إليه بحرف الميم: (M.=Marcus). قد يطابق الاسم الشخصي للفرد اسم والده وقد يخالفه، وفي هذا الصدد أمدتنا الإبيغرافيا اللاتينية لمدن موريطانيا الطنجية بالعديد من الأسماء الشخصية التي عرفت انتشارا واضحا أكثر من غيرها، ومن هذه الأسماء نجد: لوكيوس (Lucius) وماركوس (Marcus)

وبوبليوس (Publius) وكوينطوس (Quintus) وسيكسطوس (Sextus) وتيتوس (Titus).

وهناك الاسم العشائري (Gentilice) الذي يحمله مواطنون من نفس العشيرة، ينتهي غالبا بعبارة الانتماء إلى العشيرة أو العائلة (ius). ينتقل هذا الاسم من الأب إلى الابن، ويتم اكتسابه عن طريق الزواج والعتق وعلاقات الحماية والخدمة العسكرية. ويعتبر اللقبان العشائريان كايكيليوس (Caecilius) وفاليريوس (Valerius) على سبيل المثال الأكثر تداولا بمدينة وليلي. وأخيرا اللقب (Cognomen) الذي يشير في الأصل إلى ميزة خاصة بالفرد، وتفيد نقائش شمال إفريقيا عموما أن المواطن الذي يحمل الاسم الثلاثي لا يشير إلى والده بالاسم الشخصي، بل باللقب. ويعد هذا التقليد الأكثر شيوعا بمدينة وليلي الطنجية، وكمثال على ذلك: ماركوس كايكيليوس كايكيليانوس ابن ماركوس كايكيليوس لوكانوس كايكيليانوس. هذا فيما يتعلق بالذكور من المواطنين، أما بخصوص الإناث فقد تميزن باسم من نوع آخر وهو ثنائي الأبعاد (Duo nomina) إن صح القول، بمعنى أنهن حملن الاسم الشخصي واسم العشيرة، مثل اسم أيميليا سيكستينا (Aemilia Sextina). وحمل الأجانب (peregrinus) اسما وحيدا، مثلهم مثل فئة العبيد.

### ٣/٣-قانون كركلا وتعميم المواطنة على السكان الأحرار للمدن

حسب ما هو متعارف عليه فإن الإمبراطور كركلا اتخذ قرارا سنة ٢١٢م، منح بموجبه المواطنة الرومانية لجميع سكان الإمبراطورية الأحرار، سواء تعلق الأمر بالأجانب (Pérégrins) أو باللاتينيين (Latins)، وسُمي بالمرسوم الأنطونيني (Constitutio Antonina)، الذي يعد أولبيان (Ulpien) أحد مهندسيه البارزين[١١٤]. لكن أحد المصادر الأدبية أكد أن الإمبراطور مارك أوريل (Marc Aurèle) منح قانون المدينة –المواطنة الرومانية– لجميع أفراد الإمبراطورية الأحرار، وأن قراره هذا تضمن بعض الاستثناءات التي اختفت خلال مجيء الإمبراطور كركلا للحكم[١١٥]. ويبدو أن هذا النص الأدبي القديم جاء لينهي الجدل القائم بين الباحثين حول التاريخ الحقيقي لهذا القرار[١١٦].

لقد كان وراء إصدار هذا القرار عدة خلفيات، ولم يكن منح المواطنة الرومانية سوى السبب المعلن، أما الدوافع الحقيقية فكانت أعمق بكثير. فقد كان الهاجس على ما يبدو تهدئة الأوضاع الأمنية المزرية، والاحتقان الداخلي المتواصل بالأقاليم، والثورات التي اندلعت منذ بداية القرن الأول للميلاد. ناهيك عن الأسباب الاقتصادية التي كانت حاضرة هي الأخرى بشكل قوي، لذا كان هدف الإمبراطور الزيادة في مداخيل خزينة الإمبراطورية، من خلال فرض المزيد من الضرائب[١١٧]، مثل ضريبة الإرث المرتبطة بشكل وثيق بالمواطنة، والتي انتقلت من خمسة إلى عشرة في المائة[١١٨].

أما على المستوى البلدي، فلم يأت القرار بجديد ولم يغير الشيء الكثير بالنسبة لوضعية المدن، كما أنه لم يُصَمَّم للتخفيف من الوضع "الغريب" الذي وَجدت فيه البلديات نفسها خلال تلك الفترة كما يدعي البعض[١١٩]، بل إن الأمر يتعلق بتحصيل حاصل، فهو بمثابة اعتراف رسمي بما كان موجودًا أصلاً. وقد استمرت المدن الأجنبية بأفريقية البروقنصلية مثلا في الوجود خلال القرن الثالث للميلاد رغم القرار المذكور[١٢٠]. وخلال سنة ٢٤٥م، بموريطانيا الطنجية، لم يكن الزعيم القبلي الباكواتي سيبيمازين (Sepemazène) يتوفر على المواطنة الرومانية على الرغم من حصول السكان الأحرار للإمبراطورية على هذه المواطنة[١٢١].

## خَاتمَةٌ

شكلت إذن الوضعية القانونية للمدن لبنة أولى أرستها الإمبراطورية الرومانية بموريطانيا الطنجية وغيره من الأقاليم، في سبيل تحقيق الرومنة القانونية التي اعتبرتها روما آلية لا محيد عنها للوصول إلى الرومنة الشاملة لسكان الإقليم، وبالتالي الإدماج الكامل في منظومة الحياة البلدية بالمستوطنات والبلديات المنتشرة بربوع المجال المذكور،[١٢٢] حيث تمتع المواطنون القاطنون بهذه المدن بكامل الحقوق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية.

لكن روما واجهت مقاومة واضحة من لدن ساكنة الإقليم لسياسة الرومنة القانونية وكذلك رومنة الحياة البلدية، يظهر ذلك بشكل جلي من خلال رفض الشعوب المحلية – التي اعتبرت أجنبية (Peregrinus) في عيون السلطات الرومانية– لهذه السياسة. وشكلت قبائل موريطانيا الطنجية أكبر رافض لهذه السياسة، وعلى رأسها قبائل الباكوات (Baquates) التي ظلت طيلة القرنين الثاني والثالث للميلاد على الأقل شوكة في قدم الإمبراطورية الرومانية[١٢٣]، هذا ما أمدتنا به نقائش معاهدات السلام المؤرخة بالقرنين المذكورين. ساهمت هجماتها بشكل كبير إلى جانب عوامل أخرى في انسحاب جحافل قواتها من أراضي هذا الإقليم الحدودي نهاية القرن الثالث للميلاد.

## الملاحق

| اسم المدينة | وضعيتها القانونية | تاريخ الوضعية | الإقليم |
|---|---|---|---|
| ماكتاري **Mactari** | مدينة ذات قانون لاتيني | عهد هادريان | أفريقيا البروقنصلية |
| تيكنيكا **Thignica** | مدينة ذات قانون لاتيني | قبل حكم السيفيريين | أفريقيا البروقنصلية |
| توكا **Thugga** | مدينة ذات قانون لاتيني | عهد مارك أوريل | أفريقيا البروقنصلية |
| هنشير الهوارية **Henc hir el Houaria** | بلدية لاتينية | عهد سيبتيم سيفير | أفريقيا البروقنصلية |
| سولوس **Sulus** | بلدية لاتينية | عهد سيبتيم سيفير | أفريقيا البروقنصلية |
| فينا **Vina** | بلدية لاتينية | عهد هادريان | أفريقيا البروقنصلية |
| أفينيون **Avignon** | مستوطنة لاتينية | عهد هادريان | غاليا الناربونية |
| فالانس **Valence** | مستوطنة لاتينية | قبل حكم قيصر | غاليا الناربونية |
| نيم **Nimes** | مستوطنة لاتينية | قبل حكم قيصر | غاليا الناربونية |

جدول نماذج مدن ذات قانون لاتيني تحولت فيما بعد إلى القانون الروماني

## الإحالات المرجعية:

(1) Saumagne, Ch. (1952). Volubilis, municipe latin, Revue Historique du Droit français et étranger, Vol. 29, pp. 388-401.

(2) Gascou J. (1974). Note sur l'évolution du statut juridique de Tanger entre 38 avant J.-C. et le règne de Claude, Antiquités Africaines, T. 8, pp. 67-71. ID. (1981). Tendances de la politique municipale de Claude en Maurétanie, Ktèma, N. 6, pp. 227- 238 ; ID. (1982). La politique municipale de Rome en Afrique du Nord, I- De la mort d'Auguste au début du IIIe siècle, Aufstieg und Niedergang der römischen Wel, II, 10-2, pp. 136-229 ; ID. (1982). La politique municipale de Rome en Afrique du Nord, II- après la mort de Septime Sévère, Aufstieg und Niedergang der römischen Welt, II, 10-2, pp. 230-320 ; ID. (1991). Hypothèse sur la création du municipe de Sala, Antiquités Africaines, 27, pp. 151-156

(3) Hamdoune, C. (1994). Note sur le statut colonial de Lixus et de Tanger, Antiquités Africaines, T. 30, pp. 81-87

(٤) ابورك، هشام. (٢٠٢٣). الوضعية القانونية لمدن موريطانيا الطنجية، دار قرطبة للطبع والنشر، الدار البيضاء.

(5) Mc Carthy, O. (1856). Algeria Romana, sur l'occupation et la colonisation de l'Algérie par les Romains, Revue Africaine, N. 2, pp. 88-113.

(6) Toutain, J. (1895). Les cités romaines de la Tunisie. Essai sur la colonisation de l'Afrique du Nord, Paris.

(7) Mesnage, J. (1913). La romanisation de l'Afrique : Tunisie, Algérie, Maroc, Paris.

(8) De Visscher, F. (1957). L'Expansion de la cité romaine et la diffusion du Droit Romain, Museum Helveticum, Vol. 14, p. 169.

(9) Benabou, M. (1976). La résistance africaine à la romanisation, Paris, p. 29.

(10) Dondin-Payre, M. (1981). Recherches sur un aspect de la romanisation de l'Afrique du Nord : l'expansion de la citoyenneté romaine jusqu'à Hadrien, Antiquités Africaines, T. 17, p. 93.

(11) Häussler, R. (2008). Signes de la « romanisation » à travers l'épigraphie : possibilités d'interprétations et problèmes méthodologiques. In : Romanisation et épigraphie. Études interdisciplinaires sur l'acculturation et l'identité dans l'Empire romain (Archéologie et Histoire Romaine, 17), Montagnac, p. 26.

(12) Le Roux, P. (2004). La romanisation en question, Annales. Histoire, Sciences Sociales, 59e Année, N. 2, p. 310.

(13) Hamdoune, C. (2004). Témoignages épigraphiques de l'acculturation des gentes en Maurétanie Césarienne, L'Africa Romana, XV, Tozeur 2002, Sassari, p. 291.

(14) Lassère, J.-M. (2005). Les sources de l'histoire de l'Afrique à la période impériale, Pallas, N. 68, pp. 24-25.

(15) Leveau, P. (1983). La ville antique et l'organisation de l'espace rural : villa, ville, village. Annales, Economies, sociétés, civilisations, 38e année, N. 4, p. 931.

(16) Gascou, J. (1972). La politique municipale de l'Empire romain en Afrique proconsulaire de Trajan à Septime Sévère, Rome, p. 233.

(17) Benabou, M., ibid., p. 425.

(18) De Visscher, F., ibid., p. 169.

(19) Peyras, J. (1985). La Gens des Afri, Encyclopédie Berbère, Vol. 2, p. 213.

(20) Frézouls, E. (1984). La ville et le destin du monde antique, Gérion, Vol. 2, p. 20.

(21)Thébert, Y. (1978). Romanisation et déromanisation en Afrique : histoire décolonisée ou histoire inversée ?. Annales. Economies, sociétés, civilisations, 33e année, N. 1, p. 76.

(22) Feugère, M., Passelac, M., Pellecuer, C., Garmy, P., Mauné, S., Fiches, J-L., Monteil, M., Bessac, J-C., Roth-Congès, A., De Chazelles, C-A., Sabrié, M., Sabrié, R., Bel, V. (1998). Signes de la romanisation, Revue archéologique de Narbonnaise, T. 31, p. 304.

(23) Dondin-Payre, M. ibid., pp. 100-101.

(24) Thouvenot, R. (1960). L'Afrique romaine aux trois premiers siècles, Journal des Savants, N° 3, pp. 137.

(25) Häussler, R. ibid., p. 11.

(26) Le Roux, P. ibid., p. 311.

(27) Aranegui, C., Belén, M., Fernandez, M.-M., & Hernandez, E. (1992). La recherche archéologique espagnole à Lixus : bilan et perspectives, In : Lixus, Actes du colloque organisé par l'I.N.S.A.P., avec le concours de l'E.F.R., Larache 8-11 novembre 1989, (col. E.F.R., 166), p. 12.

(28) Majdoub, M. (1992). Les luttes du début de l'Ier siècle av. J.-C. au nord de la Maurétanie, In : Lixus, Actes du colloque organisé par l'I.N.S.A.P. avec le concours de l'E.F.R., Larache 8-11 novembre 1989, (col. E.F.R., 166), p. 238.

(29) Callu, J.P., Morel, J.P., Rebuffat, R., Halliet, G., & Marion, J. (1965). Thamusida I. Fouilles du service des antiquités du Maroc, Publications (E.F.R.), Paris, pp. 109-110.

(30) IAM2, 125/128/141/142/145.

(31 Boube, J. (1966). Fouilles archéologiques à Sala, Hesperis-Tamuda, Vol. 7, pp. 22-32.

(32) Rebuffat, R. (2006). L'habitat en Maurétanie tingitane, Comptes-rendus des séances de l'Académie des Inscriptions et et Belles-Lettre, 150e année, N. 1, p. 603 ; Hamdoune C., (1993). Ptolémée et la localisation des tribus de Tingitane, Mélanges de l'Ecole Française de Rome, (Antiquité), T. 105, p. 255 ; Coltelloni-Trannoy, M. (1997). Le royaume de Maurétanie sous Juba II et Ptolémée (25 av. J.-C. – 40 ap. J.-C.), Études d'antiquités africaines, C.N.R.S., Ed., p. 83.

(33) Rhorfi, A. (2006). Les traits majeurs de l'immigration romaine en Tingitane, L'Africa Romana, XVI, 2004, Sassari, p. 393.

(34) IAM2, 369.

(35) Sigman, M.C. (1977). The Romans and the Indigenous Tribes of Mauretania Tingitana, Historia, Vol. 26, p. 415.

(36) Hamdoune, C. (1995). Frontières théoriques et réalité administrative : le cas de la Maurétanie tingitane, In : Frontières terrestres, frontières célestres dans l'Antiquité, Paris, p. 248.

(37) Benabou, M. ibid., p. 389.

(٣٨) ابورك، هشام. (٢٠١٦). مظاهر التأثيرات الحضارية الفينيقية البونية بالمغرب القديم، بحث لنيل شهادة الماستر في الآداب، تاريخ قديم، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب عين الشق، الدار البيضاء.

(39) Lepelley, C. (2005). Deux ruptures dans l'histoire de l'Afrique romaine : les Flaviens et les Vandales, Pallas, N. 68, p. 55.

(40) Le glay, M. (1968). Les Flaviens et l'Afrique, Mélanges d'archéologie et d'histoire, T. 80, p. 202.

(41) Desanges, J. (1984-1985). L'Hellénisme dans le royaume protégé de Maurétanie (25 avant J.-C.-40 après J.-C.), Bulletin du comité des travaux historiques, Vol. 20-21, p. 55.

(42) Suétone., César, LII.

(43) Desanges, J. ibid., p. 56.

(٤٤) "تاريخ المغرب تركيب وتحيين"، إشراف وتقديم الأستاذ محمد القبلي، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، ٢٠١١، ص. ١١٥.

(٤٥) نفسه، ص. ١١٥.

(46) Mazard, J. (1955). Corpus nummorum Numidiae Maurétaniaeque, Paris, p. 101, n° 270, et p. 115, n° 345.

(47) Id., ibid., n° 297-374, pp. 108-120.

(48) Benabou, M. ibid., p. 330.

(49) Le Roux P., ibid., p. 293.

(50) Id., ibid., p. 294.

(51) Peyras, J. (1999). La potestas occupandi dans l'Afrique romaine, Dialogues d'Histoire Ancienne, Vol. 25, p. 139.

(52) Corbier, P. & Griesheimer, M. (2005). L'Afrique romaine (146 av. J.-C.- 439 ap. J.C.), Ellipses, Paris, p. 377.

(53) Gascou, J. (1981). Tendances de la politique municipale de Claude en Maurétanie, Ktèma, N. 6, p. 230.

(54) Id., ibid., p. 230.

(55) De Visscher, F. ibid., p. 169.

(56) Coltelloni-Trannoy, M. ibid., p. 88.

(57) Majdoub, M. (2000). Octavius et la Maurétanie, L'Africa Romana, XIII, Djerba, 1998, Sassari, p. 1734.

(58) Gascou, J. (1982). La politique municipale de Rome en Afrique du Nord, I- De la mort d'Auguste au début du IIIe siècle, Aufstieg und Niedergang der römischen Welt, II, 10-2, p. 158.

(59) Saumagne, C. (1965). Le droit latin et les cités romaines sous l'empire, Paris ; Chastagnol, A. (1987). A propos du droit latin provincial, Iura, 38, p. 1-24 ; id., (1990). Considérations sur les municipes latins du premier siècle apr. J.-C. In : L'Afrique dans l'Occident romain, Ier siècle av. J.-C.-IVe siècle ap. J.-C., Rome, p. 351-365 ; id., (1994). L'empereur Hadrien et la destinée du droit latin provincial au second siècle ap. J.-C., Revue Historique, 292, pp. 217-227 ; Beschaouch, A. (1999). Aspects du droit latin en Afrique romaine, Bulletin de la Société Nationale des Antiquaires de France, 1996, pp. 252-262 ; id., (1997). Thugga, une cité de droit latin sous Marc Aurèle : civitas Aurelia Thugga. In : Dougga (Thugga), Études épigraphiques, Bordeaux, pp. 61-73 ; Gascou, J. (2003). Les statuts des villes africaines, quelques apports dus à des recherches récentes in Itinéraire de Saintes à Dougga, Mélanges offerts à L. Maurin, Bordeaux, pp. 231-246 ; Christol, M. (1989). Le droit latin en Narbonnaise: l'apport de l'épigraphie (en particulier celle de la cité de Nîmes). In : Les inscriptions latines de Narbonnaise, Actes de la table-ronde de Nîmes, 25-26 mai 1987. Nîmes, pp. 87-100 ; Le Roux, P. (2001). Le droit latin provincial: un itinéraire d'historien, Ktéma, N. 26, pp. 173-178.

(60) Lamboley, J.-L. (1995). Lexique d'histoire et de civilisation romaine, Paris, Ellipses, p. 144.

(61) Id., ibid., p. 145.

(62) Hugoniot, C. (2000). Rome en Afrique de la chute de Carthage aux débuts de la conquête arabe, Champs-Flammarion, Paris, p. 125 ; Lamboley, J.-L., ibid., p. 145.

(63) Hugoniot, C. (2005). Peut-on écrire que les spectacles furent un facteur de romanisation en Afrique du Nord?, Pallas, N. 68, p. 257.

(64) Christol, M. (2016). Cités du pouvoir : l'exemple de la Gaule Narbonnaise, Revista de Historiografía, N. 25, p. 53.

(65) Benabou M., ibid., p. 397.

(66) Jacques, F. (1984). Le privilège de liberté. Politique impériale et autonomie municipale dans les cités de l'Occident romain (161- 244), (col. E.F.R. 76), Rome, p. 796.

(67) Hugoniot, C., Rome en Afrique…, op. cit., p. 65.

(68) Häussler, R., ibid., p. 25.

(69) Chastagnol, A. (1990). L'onomastique de type pérégrin dans les cités de la Gaule Narbonnaise, Mélanges de l'Ecole Française de Rome, (Antiquité), T. 102, pp. 583-584.

(70) Le Roux, P. (2001). Le droit latin provincial : un itinéraire d'historien, Ktèma, N. 26, p. 177.

(71) Chastagnol, A. (1994). L'empereur Hadrien et la destinée du droit latin provincial au second siècle après Jésus Christ, Revue Historique, T. 292, pp. 217-227, p. 224.

(72) Beschaouch, A. (1996-1999). Aspects du droit latin en Afrique romaine, Bulletin de la Société Nationale des Antiquaires de France, p. 260.

(73) Id., ibid., p. 261.

(74) CIL, VIII, 22737: «M. Seruilio P. f. Quir. | Draconi Albuciano, Huiro, flam, perp., quod super multa in rem p. | merita et amplissimum | munificentiae Studiumlelgationem urbicam gratui|tam ad **Latium maius** pe|tendum duplicem susce|perit tandemq. féliciter | renuntiauerit, ordo publi|ce ponendam censuit, et | cum is honore contentus | pecuniam reip. remisis|set, populus de suo posuit».

(٧٥) ابورك، هشام. (٢٠٢٣). الوضعية القانونية لمدن موريطانيا الطنجية، دار قرطبة للطبع والنشر، الدار البيضاء، ص. ٥٤-٥٧.

(76) Chastagnol, A. L'empereur Hadrien…, op. cit., p. 225.

(٧٧) هذه الترجمة هي بمثابة اجتهاد شخصي في غياب مصطلح متعارف عليه أكاديميا.

(78) Adlectus, Aelius, Afrinus, Albinianus, Amatia, Anicelliana, Antonianus, Anullus, Apollinaris, Ausonius, Balbus, Bubulcus, Caecilianus, Caius, Caligatus, Calvus, Capito, Cassianus, Catellus, Celsinus, Celsus, Cerialis, Clemens, Cogitatus, Communis, Concordius, Compitarius, Cornelianus, Crispus, Dativus, Domitianus, Donatus, Euventius, Emilianus, Fabianus, Faustus, Felicissimus, Felicitas, Felicisumus, Feliclus, Felix, Festus Flaccus, Flavinus, Florinus, Fortunatus, Fronto, Fauscinus, Gaetulus, Gallus, Gellianus, Gemellus, Germanillus, Germanus, Gracilis, Honoratus, Ianuarius, Ingenvus, Italus, Julianus, Julius, Junior, Iustus, Lacaetanus, Latro, Licinianus, Lucanus, Lucianus, Lucifer, Lucius, Lucillus, Lupercillus, Macedus, Manlianus, Manlius, Marcellinus, Marcius, Marcus, Marinus, Martialis, Masculus, Maternus, Matrona, Maturus, Maurus, Maximinus, Maximus, Mircellianus, Modestus, Nerva, Nonnus, Passer, Paterculus, Paternus, Paulinus, Peregrinus, Polionillus, Pmopeianus, Porcelus, Praefectus, Primitivius, Primus, Priscus, Proculinus, Primigenius, Pudens, Quadriatianus, Restutus, Rogatianus, Rogatus, Romanius, Rufus, Rusticillus, Sabinianus, Sabinus, Sallustianus, Sassius, Saturninus, Secundus, Senatus, Seneca, Senior, Servatus, Severus, Sixtinus, Silvanus, Suavillus, Suavis, Suetus, Summus, Ttirius, Tatius, Titullus, Titianus, Tuscus, Valerius, Valerianus, Varus, Venerinus, Vicarius, Victor, Victorinus, Vitalis, Ursulicus, Urbanus.

(79) Ben Akacha, W. (2011). L'évolution juridico-urbaine de "Mactaris" sous le Haut-Empire, Latomus, T. 70, p. 428.

(80) Benabou, M. ibid., p. 519.

(٨١) ابورك، هشام. (٢٠٢٣). الوضعية القانونية..، م. ص. ١٧٣-١٧٥.

(82) Le Roux, P. Le droit latin…, op. cit., p. 176.

(83) Dion Cassius, XLVIII, 45, 3.

(84) Gascou, J. (1974). Note sur l'évolution du statut juridique de Tanger entre 38 avant J.-C. et le règne de Claude, Antiquités Africaines, T. 8, p. 70.

(85) Hamdoune, C. (1994). Note sur le statut colonial de Lixus et de Tanger, Antiquités Africaines, T. 30, p. 85.

(86) Atticus, Blanda, Calvus, Cosa, Crementius, Crispus, Duolicarius, Fabullus, Faustio, Firmus, Ianuarius, Maior, Martialis, Maximus, Naso, Natalis, Priscus, Puer, Pultarius, Quadratus, Rogatus, Sabinus, Saturninus, Seneca, Secundus, Suaula, Verecundus, Victorinus.

(87) Camps, G., Gascou, J., Raymond, A., & Golvin, L. (1994). Cité, Encyclopédie Berbère, Vol. 13, p. 1994.

(88) Teutsch, L. (1962). Das Romische Stadtwesen in Nordafrika in der Zeit Von G. Gracchus bis Zum Tode des Kaisers Augustus, Berlin, p. 67.

(89) Gascou, J. (2004). Sur le statut de quelques villes de Numidie et de Maurétanie Césarienne, Antiquités Africaines, T. 40-41, pp. 260-261.

(90) Gascou, J. (1982). La politique municipale de Rome…, op. cit., p. 198.

(91) Beschaouch, A. (1990-1992). Mactaris civitas de droit latin sous Trajan, Bulletin du comité des travaux historiques, N. 23, pp. 203-204.

(92) Mazard, J. ibid., n° 530, p. 157, n° 531 et 532, p. 158, n° 534, p. 159.

(93) Christol, M. (2009). Les cités de droit latin en Gaule méridionale. In : Rome et l'Occident: Gouverner l'Empire (IIe siècle av. J.-C. - IIe siècle ap. J.-C.). Rennes, p. 325. (http://books.openedition.org/pur/124587).

(94) Mazard, J. ibid., n° 612, p. 185; n° 618, p. 186.

(95) Ripollès, P-P. et alii. (1992-2015). Roman Province Coinage, consolidated supplement, I-III, 2015, pp. 60-61.

(96) Mazard, J. ibid., n° 619, p. 186, n° 623 et 624, p. 187.

(97) Rhorfi, A. (2002). La contribution de la numismatique à la connaissance de la date de la fondation coloniale de Tingi, L'Africa Romana, XIV, Sassari, 2000, Sassari, p. 2147.

(98) تتمثل هذه الحقوق في: حق الملكية أو التملك (ius commercii) ، حق رفع دعوى قضائية (ius legis actionis)، حق الزواج (ius conubii)، الحق في الترشح للانتخابات (ius suffragii)الحق في التصويت (ius honorum)، حق الاستئناف في المحاكمات الجنائية (ius provocationis)، وحق المشاركة في الطقوس الدينية (ius sacrorum).

(99) Lamboley, J.-L. ibid., p. 108.

(100) IAM2, 94.

(101) Lamboley, J.-L. ibid., p. 333.

(102) Albertini, E. (1955). L'Afrique romaine, mise à jour par Louis Leschi, Alger, p. 45.

(103) A.E., 1986, 333 (Rub. XXI, p. 89).

(104) Lamboley, J.-L. ibid., p. 144-145.

(105) Pavis d'Escurac, H. (1981). Affranchis et citoyenneté : les effets juridiques de l'affranchissement sous le Haut-Empire, Ktèma, N. 6, p. 184.

(106) Gaius, Inst., I, 66.

(107) IAM2, 311, 429, 375b, 427, 435, 437, 441, 444, 445, 451, 455, 457, 460, 461, 466, 478, 479.

(108) IAM2, 424, 425, 442, 473, 474, 488.

(109) IAM2, 438,448, 456, 458, 459.

(110) IAM2, 126b, 128b, 132, 141, 149.

(١١١) قرار منح بموجبه هذا الإمبراطور المواطنة الرومانية لجميع سكان الإمبراطورية الأحرار.

(112) Cagnat, R. (1898). Cours d'Epigraphie Latines, 3ème édit., Ancienne Librairie Thorin et fils, Paris, p. 62.

(113) Sanders, G. (1988) L'onomastique des inscriptions latines métriques de l'Africa Romana : un angle d'incidence socio-culturel, L'Africa Romana, V, Sassari 1987, Sassari, p. 70.

(١١٤) أولبيان: ولد سنة ١٧٠ للميلاد، رجل سياسة ومُشَرع روماني مشهور، ينحدر من مدينة صور اللبنانية الحالية، يعد أهم مستشاري الإمبراطور ألكسندر سيفير، توفي سنة ٢٢٣ م إثر أحداث انقلابية ضد الإمبراطور.

(115) Histoire Auguste, I, 3.

(١١٦) بين من يحدده في سنة ٢١٣م:

Seston, W. (1966). Marius Maximus et la date de la Constitutio Antoniniana. In : Mélanges Carcopino, Paris, pp. 877-888 ; Euzennat, M. (1976). Une dédicace Volubilitane à l'Apollon de Claros, Antiquités Africaines, T. 10, pp. 65-68.

وبين من يجعل سنة ٢١٤م تاريخ صدوره:

Millar, F. (1962). The Date of the Constitutio Antoniniana, The Journal of Egyptian Archaeology, Vol. 48, pp. 124- 131.

(117) Dion Cassius, LXXVII, 9.

(118) Le Teuff, B. (2012). Census : les recensements dans l'empire romain d'Auguste à Dioclétien. Archéologie et Préhistoire. Université Michel de Montaigne-Bordeaux III, p. 156.

(119) Abbot, T.T. & Johnson, A. Ch. (1926). Municipal Administration in the Roman Empire, Princeton University Presses, Great Britain, p. 549.

(120) Toutain, J. (1896). Études sur l'organisation municipale du Haut-Empire, Mélanges d'archéologie et d'histoire, T. 16, pp. 315-329. p. 328 ; id., Les cités romaines..., op. cit., p. 342.

(121) IAM2, 359.

(١٢٢) مازال البحث في الحياة البلدية بمدن موريطانيا الطنجية بكرا، وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لإماطة اللثام عن جوانب من هذه الحياة بالمجال المذكور: ابورك، هشام. (٢٠٢٤). جوانب من الحياة البلدية بمدن موريطانيا الطنجية، دار القلم للطبع والنشر والتوزيع، الرباط.

(١٢٣) ابورك، هشام. والعسري، عبد الرزاق. (٢٠٢٢) جوانب من العلاقات الباكواتية الرومانية خلال القرنين الثاني والثالث للميلاد على ضوء النقائش، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية لأكاديمية المملكة المغربية، المجلد الأول، العدد الأول، ص. ٣٩٧-٤١٥.